

## الفصل الرابع

### جماعات الصفوة في العالم الثالث نظرية التبعية

مقدمة :

ظهر في مقابل الاتجاهين النظريين اللذين تعرضت لهما في الفصلين السابقين ، وكذلك في مقابل بعض الاتجاهات النظرية التي نوهت بها في الفصل الأول والتي يعتبر الاتجاهان السابقان امتدادا لها على مستوى دراسة مجتمعات العالم الثالث ، ظهر اتجاه ثالث يركز على علاقة التبعية التي تربط دول العالم الثالث بالعالم الرأسمالي المتقدم . ويفهم البناء الاجتماعي - السياسي هنا على أنه نتاج عملية التبعية هذه ، بل إن استمرار هذا البناء على نحو معين يتشكل من خلال تبعية هذا البناء . ورغم أن أنصار هذا الاتجاه يختلفون فيما بينهم على بعض التفاصيل ، إلا أن معظم كتاباتهم تدور حول هذا الموضوع الأساسي . وأحاول في هذا الفصل التعرف على الأملوب الذي فهم به باحثون مثل فرانك Frank ووالشتين Wallerstein وسمير أمين وحزمة علوى Hamza Alavi - وهم من دعاة هذا الاتجاه ومؤسسيه - وغيرهم ، البناء الاجتماعي لمجتمعات العالم الثالث بصفة عامة ، والتدرج الاجتماعي والبناء السياسي وجماعات الصفوة بصفة خاصة ، وكيف وجهت المقولات النظرية التي تطورت من خلال تحليل علاقات التبعية البحوث الامبيريقية في المجتمعات الريفية في البلدان المتخلفة ، ونوعية القضايا التي أثارها هذه البحوث بدورها ، ومدى اختلافها عن القضايا التي أثارت في الفصلين السابقين . غير أن علينا قبل أن ندخل في هذه التفاصيل أن نتبع في عجلة الأصول النظرية التي استقى منها أنصار هذا الاتجاه اطارهم المعرفي ، وسوف يلقي تتبع هذه الأصول الضوء على مصدر الخلاف حول بعض تفاصيل

الموضوع الاساسى المرتبط بفكرة التبعية . ويستهدف العرض الذى اقدمه هنا - كما هو الحال فى الفصول السابقة - الكشف عن مدى ملاءمة هذا الاتجاه النظرى لدراسة جماعات الصفوة فى المجتمع المصرى بعامه ، وفى المجتمع الريفى منه على وجه الخصوص . ولهذا فان رؤية نقدية لهذا الاتجاه ، تكشف عن مدى صدقه الامبيريقى ومدى ملاءمته لدراسة البناء الاجتماعى السياسى ، سوف تظهر فى نهاية هذا الفصل . وبهذا فان هذا الفصل سوف يشتمل على العناصر التالية :

- اولا : الجذور الفكرية لفكرة المجتمع التابع .
- ثانيا : القضايا الاساسية لنظرية التبعية .
- ثالثا : البحوث الامبيريقية فى المجتمع الريفى .
- رابعا : نقد نظرية التبعية .

#### اولا : الجذور الفكرية لفكرة المجتمع التابع

يقال دائما أن فكرة المجتمع التابع قد ظهرت كرد فعل للأزمة التى عانت منها النظرية الاقتصادية والاجتماعية الليبرالية . فقد ذهب البعض الى القول بأن أعمال جندر فرانك - وهو من اوائل الدعاة لهذه الفكرة - كانت استجابة لقصور النموذج النظرى الموجود والمتمثل فى أعمال والت رستو Rostow وغيره (١) . كما يؤكد آخرون على عمق نظرية التنمية التى سادت فى الخمسينيات من هذا القرن والتى ترتب على نقدها ظهور النموذج النظرى الذى يؤكد على أن العوامل التى كانت تعتبرها هذه النظرية عوامل ضرورية لتنمية مجتمعات العالم الثالث هى نفسها العوامل التى تتسبب فى تخلف هذه المجتمعات (٢) . وبناء على ذلك الاعتقاد اتجه البحث فى أصول فكرة المجتمع

---

A. Foster-Carter, «From Rostow to Gunder Frank; Con- (١)  
flicting Paradigm in the Analysis of Under-development»,  
WD, Vol. 4. No. 3. 1976. pp. 172-3.

I. Oxal et al (eds.), op. cit., Editors Introduction, p. 2. (٢)

التابع الى توضيح الأسلوب الذى تصدى به فرانك لتفنيد نظرية روستو وكذلك طريقة التفكير التقييدية التى كانت تسيطر لفترة طويلة على تفكير اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية Economic Commission for Latin America  
والتي تبنت لوقت طويل نموذجا للتنمية يقوم على التوجيه الخارجى .

ومع التسليم بأهمية القول بأن فكرة المجتمع التابع قد ظهرت كرد فعل لتقليدية - وأزمة - نظرية التنمية القديمة ، أو بالأحرى النظرية التعددية - الوظيفية فى فهم بناء مجتمعات العالم الثالث ، فانذنى هنا أحاول تطوير الفكرة التى مؤداها أن هذه النظرية قد ظهرت أيضا كرد فعل لـ « أزمة » الماركسية فى فهم البناء الاجتماعى - السياسى لمجتمعات العالم الثالث . فمن المحقق أن الفكر الماركسى قد انصب أساسا على مجتمعات أوروبا الغربية فى القرن التاسع عشر ، ولم يهتم ماركس بمجتمعات العالم الثالث ( أو مجتمعات خارج أوروبا فى وقته ) الا بالقدر الذى يخدم نظريته عن الرأسمالية . وقد ترتب على ذلك أن تعددت تفسيرات الماركسية عندما حاول الماركسيون المحدثون وصف وتفسير التكوينات الاجتماعية التى تقع خارج نطاق العالم انرأسمالى للتقدم (٢) . والذى حول المسألة بمرتها الى « أزمة » للماركسية هو أن الثورة البرجوازية الديمقراطية التى اعتبرها ماركس شرطا موضوعيا للتحويل الرأسمالى ، لم تظهر - على الأقل بالشكل الذى حدده - فى أى من المجتمعات التى تقع خارج نطاق العالم الرأسمالى المتقدم . وقد ترتب على ذلك أن ظهر ضرب من التناقض بين النموذج النظرى للامبيرىالية الذى قدمه ماركس ( وهو يقوم على تحول الانماط ما قبل الرأسمالية - وأهمها نمط الانتاج الآسيوى - الى أنماط رأسمالية من خلال التوسع الخارجى للنظام

---

(٢) قدم السيد الحسينى تحت ما أسماه « الاتجاه الماركسى الجديد » فى فهم مشكلات الدول النامية جانبا من هذه التفسيرات ، وقد اعتبر نظرية التبعية ذاتها أحد هذه التفسيرات الماركسية الجديدة ، انظر : السيد الحسينى ، ١٩٧٤ . ص ١١٨ وما بعدها .

الرأسمالي الأوربي ) وبين الواقع الذي ظل متخلفا كما هو ولم يتحول الى  
خبط رأسمالي متقدم (٤) . وربما يكون هذا التناقض هو الذى ساهم في نشعب  
التفسيرات الماركسية لمشكلات التطور في العالم الثالث وتضخم هذه التفسيرات،  
وهو أمر ساهم في تفاقم أزمة الماركسية في هذا الصدد . ومن قلب هذه  
التفسيرات المتضاربة ظهرت فكرة المجتمع التابع ، ليست كمجرد تفسير  
جديد لقولات قديمة ، وانما كمنظوية تدعى العمومية والشمولية كالماركسية  
بنفسها . ونعرض فيما يلى - وباختصار - لبعض التفسيرات التى قدمها  
الماركسيون لبعض مشكلات التطور الاقتصادى الاجتماعى في العالم الثالث،  
والتي خلقت في تناقضها الداخلى الجو الذى هيا ظهور فكرة المجتمع التابع ،  
ونظريته .

( ١ ) طور لنين فكرة التوسع الامبريالى عند ماركس . وذهب في هذا  
الصدد الى ان الامبريالية لا تمثل انعكاسا للتناقضات الداخلية  
للرأسمالية فحسب ، وانما تمثل - خاصة في صورها المتقدمة -  
محاولة مقصودة من جانب الرأسمالية للتوسع الاحتكارى الذى  
يعتبر تصدير رأس المال الى الدول الفقيرة واستثماره فيها احد  
دعائمه الأساسية (٥) . ولا يستهدف تصدير رأس المال الى  
الدول الفقيرة استخدام فائضه في رفع مستويات المعيشة لدى  
الجماهير بها ، وانما يستهدف تعظيم الربح عن طريق استثمار  
رأس المال في البلدان الفقيرة التى تنخفض فيها اجور العمال

---

(٤) الملاحظ هنا - وعلى غير ما هو متوقع - ان نفس هذا التناقض هو  
الذى خلق الأزمة داخل النظرية الليبرالية ( الاقتصادية الاجتماعية ) مع  
اختلاف المسميات .

V.I. Lenin, *Imperialism : The Highest Stage of Capitalism* (٥)  
ism, Progress, Publishers, Moscow, 17th printing, 1976,  
p. 45.

وتمن المواد الخام والأرض (٦) • غير أن لينين قد وافق ماركس على القول بأن هذا التوسع الرأسمالي الخارجى يسهم فى تحول الانمط الانتاجية ما قبل الرأسمالية ، وان كان قد أكد أيضا على ما أطلق عليه الانتاج الداخلى لفائض القيمة *internal realization of surplus value* كمحرك للنمو الرأسمالى • وقد أخذ لينين على عاتقه توضيح عملية النمو الرأسمالى وفق هذا الأساس ( الانتاج الداخلى لفائض القيمة ) فى كتابه « نمو الرأسمالية فى روسيا » ، حيث ركز على نمو السوق الداخلية التى ترتبط بالانتاج السلعى ، وانفصال النشاط الصناعى عن النشاط الزراعى ، ونمو سكان المدن والبلدان ، وأهم من ذلك كله نمو سوق العمل المأجور (٧) • وفى ضوء هذه الآراء يتضح أن التحول الرأسمالى الذى يتم من خلال تفاعل عوامل خارجية وداخلية يعد شيئا مصيريا بالنسبة للبلدان غير الرأسمالية طالما أن الامبريالية الاحتكارية تمتد الى كل مكان من هذه البلدان •

(ب) غير أن الأمور لم تسر فى هذا الخط الذى صوره لينين فى الكثير من الأحيان • فقد بدت كثير من مجتمعات العالم الثالث وكأنها لا تهم بعملية تحول رأسمالى حقيقى • وقد دفع ذلك بعض المفكرين الى تطوير مفهوم نمط الانتاج الآسيوى فى صياغته الماركسية على أنه أكثر كفاءة فى تفسير نمط الاستغلال السائد فى هذه المجتمعات • ويعد فتفوجل *Wittfogel* من أشهر المروجين لهذا المفهوم ، وان كان قد استخدم معبرا عن نفس الفكرة مفهوم

Ibid., p. 60.

(٦)

V.I. Lenin, *Collected Works*, Vol. 3. *The Development of Capitalism in Russia*, Progress Publishers, Moscow, 1964., Chapter VIII.

(٧)

«الاستعباد الشرقى» Oriental dispotism . لقد عارض فنتوجل  
 لينين لرفضه لمفهوم نمط الانتاج الآسيوى على اعتبار أنه اختفى  
 مع تطور الأشكال الرأسمالية . وحاول فنتوجل أن يعمم مفهوم  
 نمط الانتاج الآسيوى . أو الاستعباد الشرقى على كل البلدان  
 التى عرفت نظاما من نظم الرى أو ما أطلق عليه : المجتمعات  
 الهيدروليكية Hydraulic Societies ، حيث تستلزم نظم الرى  
 تحكما استبداديا ومركزيا للدولة (٨) .

ولكن الكثيرين من الماركسيين رفضوا محاولة فنتوجل على أنها تقدم  
 صورة ثنائية للتاريخ يبدو فيها الغرب مجتمعا حرا والشرق مجتمعا مستعبدا،  
 وعر تحليل يفرض التفسير الهيجيلى لفلسفة التاريخ على الماركسية فرضا (٩) .  
 غير أن ذلك لا يعنى أن الباحثين قد توقفوا عن استخدام مفهوم نمط الانتاج  
 الآسيوى فى تحليل بناء مجتمعات العالم الثالث ، بل أن بعض المهتمين  
 بقضية التبعية قد قدموا له صياغة جديدة على ما سنرى فيما بعد .

( ج ) غير أن أهم المناقشات جميعا فى هذا المجال هى تلك المتعلقة  
 بتقديم تفسيرات جديدة للتحول من الاقطاع الى الرأسمالية  
 بالمفهوم الماركسى . وقد تركز الجدل هنا حول ما يسمى بالمحرك  
 الأول First mover الذى يؤثر فى النظام الاقطاعى ويحوّله الى  
 نمط رأسمالى . ورغم أن الجدل لذى أثير حول تحول النمط  
 الاقطاعى وظهر النمط الرأسمالى قد انصب أساسا على تحول النمط

---

(٨) K. Wittfogel, **Oriental Despotism : A Comparative Study** of Total Power, Yale University Press, New Haven, 1957. p. 12.

(٩) B. Hindess and P. Hirst, **Pre-Capitalist Modes of Production**, RPK, London, 1975, p. 203.

الانقطاع الأوربي ، إلا أن أهميته تكمن في تقديم تفسيرات متناقضة للرأسمالية تم تطبيق بعضها بشكل مباشر على مجتمعات العالم الثالث . ولقد دار الحوار بين رأيين مختلفين في هذا الصدد . الأول قدمه موريس دوب **Dobb** - الذي أثار الحوار أساسا - ويذهب إلى القول بأن نمط الانتاج القطاعي يتغير من الداخل كاستجابة لعدم كفاءته كنمط انتاج واستجابة لحاجة الطبقة الحاكمة إلى مزيد من الفائض يدعوها إلى فرض عبء أكبر على المنتج لا يستطيع ذلك الأخير أن يتحملة إلا إذا تحول النمط القطاعي إلى نمط آخر (١٠) . ويعنى ذلك أن تزايد الاستغلال الداخلي وتحول شكل امتصاص الفائض القيمة هو المحرك الأساسي للرأسمالية . وفي مقابل هذا ظهر الرأي الثانى الذى قدمه بول سويزى **Paul Sweezy** الذى أكد على دور التجارة بعيدة المدى **Long-Distance trade** في تحول النمط القطاعي . فقد أدت هذه التجارة إلى دخول النمط القطاعي في سلسلة من علاقات التبادل التجارى أدت بدورها إلى دخول الانتاج التسلسلى ومن ثم تحوله إلى نمط رأسمالى (١١) . وبناء على ذلك فإن المحرك الأول في تحول النمط القطاعي في نظر سويزى هو العلاقات الخارجية - وهى شكل من أشكال امتصاص الفائض القيمة وتحويلها إلى خارج المجتمع - وليس علاقات الاستغلال الداخلية .

---

**Maurice Dobb, Studies in the Development of Capitalism, (١٠) quoted in Ibid., p. 265.**

**Paul Sweezy et al., The Transition From Feudalism to (١١) Capitalism, NLB, London, 1976. p. 42.**

ويضم هذا الكتاب سلسلة من المقالات كتبت كاستجابة لكتاب موريس دوب السابق لإشارة إليه وساهم فيها دوب نفسه .

ولقد طرحت المناظرة بين دوب وسويزي أفكارا حول تحول الأشكال ما قبل رأسمالية في مجتمعات العالم الثالث . وكانت أهم هذه الأفكار الفكرة التي ترتبط بمصدر التغيير الذي يطرأ على النمط الاقتصادي التقليدي ، هل هو تغيير يأتي من الخارج أم أنه نتيجة عوامل داخلية ؟ . وأولا وقبل كل شيء ، ما هو نمط الانتاج الذي يعتريه التغيير ؟ وظهر حول هذه القضية الكثير من مظاهر الجدل والحوار ، ساهمت في ظهور الحاجة الى صياغة جديدة تقدم حلا لهذه القضية مع ربطها بحلول للقضايا التي أثارها مناقشات أخرى .

والموضح أن كل هذه الخطوط التي سار فيها تفكير الماركسيين لم تقدم حولا حاسمة للمشكلات التي أثارها بقدر ما أثار من الأسئلة حول هذه المشكلات . وبصياغة أخرى ، فإنها لم تحل ما أطلقت عليه « أزمة » الماركسية في التعامل مع مجتمعات العالم الثالث على مستوى التحليل النظري . وهنا ظهرت الحاجة ماسة الى ربط كل هذه الامكار ببعضها في نظرية واحدة تفسر التخلف في مجتمعات العالم الثالث . ولقد جاءت الخطوة الاولى في صياغة هذه النظرية من عالم الاقتصاد بول باران Paul Baran في كتاب شهير نشر عام ١٩٥٧ (١٢) . ذهب باران الى القول بأن تاريخ تخلف مجتمعات العالم الثالث لا ينفصل عن تاريخ العالم المتقدم ، وأن تخلف هذا العالم هو نتيجة نمو وتقدم أجزاء أخرى من العالم . فالتوسع الرأسمالي من أجل مزيد من الحصول على الفائض في الخارج قد أدى - مع وجود تعاون من السلطات المحلية - الى ظهور نمط رأسمالي متخلف بدلا من أن يؤدي الى ظهور نمط رأسمالي متقدم . ذلك أن الفائض يتم نقله باستمرار الى مركز العالم الرأسمالي الأمر الذي يؤدي الى ازدهار هذا المركز في مقابل تخلف وركود النواحي التي تدور في فلكه (١٢) . ويتم نقل الفائض عن طريق

---

(١٢) P.A. Baran, *The Political Economy of Growth*, 1st published in 1957, Penguin Books, 1973.

(١٣) Ibid., pp. 215-277.

الطبقات التي تتلقى جزءاً منه في الداخل . فقد أشار باران الى أن الفائض « لا يذهب لكل طبقات المجتمع ، وإنما تستفيد منه طبقة التجار ، ومقرضو النقود ، والوسطاء ، والشركات الاحتكارية ، والبنوك والمشروعات الأجنبية » (١٤) . وتكمن أهمية الصياغة التي قدمها باران في أنها حلت بعض التناقضات القائمة بين الآراء التي قدمها ماركسيون بشأن العالم الثالث . من ذلك مثلاً قضية الامبريالية وقضية التحول الرأسمالي . فقد أكدت صياغة باران أن الامبريالية لا يجب أن تؤدي بالضرورة الى نمو رأسمالي ، بل انها تؤدي الى ظهور أشكال متخلفة من الرأسمالية . ويترتب على وجهه النظر هذه - ضمناً على الأقل - أن المجتمعات المتخلفة لن تمر بنفس خط التطور الذي مرت به المجتمعات الرأسمالية ، ذلك أن تلك الأخيرة لم تترك هذه المجتمعات لتتصنع تاريخها الخاص بل فرضت عليها هذا التاريخ فرضاً بحيث أصبح تخلفها هو ثمن تقدم هذه المجتمعات الرأسمالية . وبهذه الصياغة أصبح من الممكن تحليل البناء الاجتماعي - السياسي لمجتمعات العالم الثالث دون التمسك بحرفية الصياغة الماركسية ، ودون الوقوع في تناقضات بين آراء متضاربة .

ويعبر عن النظر عما إذا كان ظهور فكرة المجتمع التابع قد حلت أزمة الماركسية أم لا ، فإن الشيء المحقق أنها ظهرت كرد فعل لهذه الأزمة . والمحقق أيضاً أن أنصار فكرة المجتمع التابع لم يحددوا عن هذا الموضوع الأساسى الذى صاغه بول باران ، وإن كانوا قد قدموا آراء متنوعة وقضايا فرعية كثيرة كمراحل التبعية ، وأنماط الإنتاج التابعة والبناء الطبقي والسياسى للمجتمع التابع وغير ذلك من القضايا . وسوف أنتقل الآن مباشرة الى تحليل القضايا الأساسية فى نظرية التبعية .

---

(١٤) محمود الكردى ، **التخلف ومشكلات المجتمع المصرى** ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٦٤ .

## ثانيا : القضايا الأساسية لنظرية التبعية :

يهدف الحديث عن القضايا الأساسية لنظرية التبعية إلى الكشف عن الأسلوب الذي عالجت به هذه النظرية المسائل الأساسية لبناء الاجتماعي كالبناى الطبقي ، والبناى السياسى وجماعات الصفوة ، هذا فضلا عن انطلق العام في فهم البناى الاجتماعى ، وذلك على النحو التالى (١٥) :

### ( أ ) التصور العام للبناى الاجتماعى :

الخاصية الأساسية التى يتسم بها البناى الاجتماعى في مجتمعات العالم الثالث في نظر أنصار هذا الاتجاه النظرى أنه بناى متخلف نابع محكوم بنمط معين لتقسيم العمل الدولى . وقد ذهب فرانك في تعصيد هذه القضية الى القول بأن تاريخ العالم ما هو الا تاريخ واحد ، ومن ثم فان التنمية وانتخلف وجهان لعملة واحدة ، من حيث انهما من نتاج التوسع الرأسمالى الذى تغلغل في أعماق أكثر القطاعات أنعزالا في المجتمعات المتخلفة . ومن ثم فان ما نراه من نظم اجتماعية وسياسية وثقافية في هذه المجتمعات - بدءا من أصغر وحداتها الاجتماعية في الريف وحتى أعيد هذه الوحدات في المدن المتربوليتانية - ما هى الا نتاج للتطور التاريخى للنظام الرأسمالى (١٦) . فقد عمل هذا النظام طول تاريخه على استخلاص فائض القيمة من المجتمعات التى تقع خارج نطاقه ، ثم تملك هذا الفائض مع ترك بعضه نقلة قليلة من الافراد في المجتمعات المتخلفة نفسها . فللرأسماليين يد طولى في الوصول الى أبعد أجزاء العالم وأكثرها انعزالا حيث يتم استخلاص فائض القيمة من

---

(١٥) سوف يشتمل الحديث هنا على توضيح آراء أنصار نظرية التبعية في هذه القضايا ، وسوف يتم التركيز على اظهار أوجه الاختلاف بين هؤلاء الباحثين حول بعض تنويعات الموضوع الأساسى للتبعية .

A.G. Frank, *Latin America : Under-development or Re-* (١٦).  
*volution*, Monthly Review Press, New York and London,  
1969, p. 5.

الفلاحين وصغار الزراع والعمال ونقله الى مركز العالم الرأسمالى . ويؤدى ذلك الى تطور وتنمية القلة التى تمتلك هذا الفائض ، وتختلف انكثرة التى تنتجها . ويترتب على ذلك ظهور ضرب من ضروب الاستقطاب بين المركز والتوابع بحيث يحدد المركز مصير كل صغيرة وكبيرة مما يحدث فى التوابع (١٧) . وتهدف المادة التاريخية والتحليل الكمى الذى يقدمه فرانك الى توضيح الشلل الذى يصيب التوابع ، وكيف أن هذا الشلل يبدأ فى الزوال فى الفترات التى تضعف فيها علاقة التوابع بالمركز ، كما يهدف الى توضيح جذور التوسع الرأسمالى وتثبيت مصالحه فى أمريكا اللاتينية - وهى المنطقة التى يهتم فرانك بدراستها - والقنوات التى من خلالها يتم نقل فائض القيمة .

وبينما يهتم فرانك بتحليل بناء التوابع نجد أن الباحث الأمريكى والشهين Wallerstein يهتم بتحليل مركز النظام العالمى وتوضح كيف صاحب التوسع الرأسمالى زوال المجتمع الاقطاعى أو تحوله فى هذا المركز، الأمر الذى ترتب عليه ضرب من ضروب تقسيم العمل الاولى بحيث أصبح كل شىء فى التوابع يتحدد من خلال نظام عالمى . وعلاقة الاستقطاب التى توجد داخل هذا النظام العالمى ليست علاقة ثنائية بين المركز والتوابع وإنما علاقة ثلاثية بين المركز والتوابع وأشباه التوابع التى تمثل نقطة وسطى على متصل يربط بين التوابع والمركز (١٨) . ويتحدد لكل وحدة من هذه الوحدات وظيفة معينة فى تقسيم العمل الدولى ، وهو ذلك التقسيم الذى

---

A.G. Frank, **Capitalism and Under-development in Latin America**, Revised ed., MR, New York and London, 1974, pp. 102-103.

L. Wallerstein, **The Modern World System** : Academic Press, New York and London, 1974, pp. 102-103. (١٨)

M.W.S. . وسوف أشير الى هذا الكتاب فيما بعد بالحروف

نشأ منذ القرن السادس عشر ومع تحول النمط الاقصادى فى أوروبا الغربية الى نمط رأسمالى (١٩) ، واختلاف المشتين عن فرانك أيضا فى تمييزه بين النظام العالمى بوحدهاته الثلاثة سالمة الذكر وبين الامبراطوريات العالمية *World Empires* ، والفرق بينهما أن النظام العالمى يقوم على تقسيم العمل الاقصادى بينما تقوم الامبراطورية العالمية على أساس من السيطرة السياسية لجمع الخراج . ويعنى ظهور النظام العالمى التحلل التدريجى للامبراطوريات ، وتحولها الى توابع أو شبه توابع ودخولها كجزء من الاقصاد العالمى الرأسمالى (٢٠) . فالامبراطورية العثمانية التى ضمت تحت لوائها ذات يرم ما يعرف الآن بالشرق الأوسط قد تم ضمها الى النظام العالمى فى الفترة ما بين ١٧٥٠-١٨٧٢ وأصبحت كمجتمعات منفصلة - وأيست كامبراطورية - جزءا من النظام العالمى ، الأمر الذى يؤدى الى تقلص الهيمنة السياسية للامبراطورية ، واختزال هيكل الامبراطورية الى مجرد مجتمعات تؤدى وظيفة داخل تنظيم اقتصاى عالمى (٢١) .

(١٩) ونقد أشار والشتين الى أن كل وحدة من هذه الوحدات تتميز بنمط انتاجى معين يرتبط به نمط معين من أنماط تنظيم العمل . ففى المركز ( غرب أوروبا ) ، يسود النظام الرأسمالى وتنظيم العمل الحر ، أما فى التوابع نيسود النمط العبودى والانتاج المحصولى للشرق يرتبط به تنظيم اجبارى للعمل ، وفى أشباه التوابع يسود نظام الانتاج بالمشاركة مع وجود أشكال مختلطة من تنظيم العمل الحر والاجبارى . انظر :

I. Wallerstein, *The Rise and The Future Demise of The World Capitalist System*, O.S.S.H. Vol. XVI., 1974, p. 401

R.F.D. وسوف أشير الى هذا المقال فيما بعد بانحرف .  
M.W.S., pp. 15-16.

(٢٠)

I. Wallerstein, «The Ottoman Empire and the Capitalist (٢١)

World Economy : Some Questions for Research», Paper

presented to the 1st International Congress on the Social

and Economic History of Turkey, 1071-1920. Ankara.

. July, 11-14, 1977. p. 2.

وإنّ قد قيل سمير أمين تضيية تنمية التخلف ، فكتابه « التراكم على الصعيد العالمى » (٢٢) كان يهدف أساسا الى نقد النظريات الثنائية فى التنمية . فالتراكم على الصعيد العالمى يتم من خلال نقل الفائض من الدول الفقيرة الى الدول الغنية . فطالما دخل نمط الانتاج الرأسمالى فى علاقة مع أنماط الانتاج ما قبل الرأسمالية تتحول تلك الأخيرة الى أنماط تابعة تنتج الفائض الذى يتم نقله الى المركز الرأسمالى ، ويتربط على ذلك مزيد من التخلف فى التوابع ومزيد من التنمية فى المركز . فقد كان يسود فى المجتمعات ما قبل الرأسمالية - وخاصة الشرقية منها - تكوين اجتماعى يقوم على سيطرة نمط الانتاج الخراجى tributary ( فى نظر أمين لم يكن النمط الإقطاعى أو العبودى الا نمطا هامشيا فى الفكرينات قبل الرأسمالية ) ولقد تم إخضاع هذا التكوين بعد التوسع الرأسمالى فى القرن التاسع عشر ، وبدأت بينهما علاقة تبعية من نوع جديد . ولم يتحول النمط الخراجى الى نمط رأسمالى نقى وإنما تحول الى نمط رأسمالى تابع (٢٢) . ولم يرجع أمين بداية التوسع الرأسمالى الى بداية القرن السادس عشر على ما ذهب فرانك والشقين ، وإنما أرجعه الى القرن التاسع عشر حيث تم ضم الأنماط الخراجية والأنماط القائمة على النجارة بعيدة المدى ، تلك التى تحولت الى

S. Amin, *Accumulation on A World Scale*, Monthly Review (٢٢) Press, New York, London, 1974.

(٢٣) وفقا لفكرة النمو غير المتكافى، unequa2 development (نتى طرحها سمير أمين فى أحد مؤلفاته ، فان نمط الانتاج الخراجى الذى ساد فى مجتمعات الشرق كان نمطا مسيطرا وكان يخضع الأنماط الأخرى الهامشية ( الإقطاع والعبودية والنتى كانت موجودة فى أوروبا ) لفلكه وكانت تعد بمثابة توابع له ، ومع ظهور الرأسمالية وتوسعها بدأ هذا النمط المسيطر يتحول بدوره الى نمط تابع يدخل فى نطاق النمط الرأسمالى الجديد ، انظر :

S. Amin, *The Unequa2 Development*, The Harvester Press, 1976. First published 1973, p. 295-7.

انماط تابعة - زراعية أساسا - تقوم على سيطرة كبار الملاك الذين تحولوا  
بانخدرينج الى طبقة رأسمالية تابعة (٢٤) .

ولقد أطلق باحث آخر على هذا النمط الانتاجي المتحول « نمط الانتاج  
الاستعماري » وهو يشير الى نمط انتاجي يضم مجموعة من الانماط ما قبل  
الرأسمالية والرأسمالية تعيش بجانب بعضها الآخر . وبعد غياب الاستعمار  
مشكلته التقليدي يتحول نمط الانتاج الاستعماري الى ما أطلق عليه حمزة علوى  
« نمط انتاج ما بعد الاستعمار » (٢٥) *The Post-Colonial mode of Production*  
ولم يقدم علوى تعريفا متميزا لنمط الانتاج الاستعماري أو نمط انتاج ما بعد  
الاستعمار ، ويبدو أنه لا يعدو أن يكون تسمية أخرى لما أطلق عليه فرانك  
ابناء التابع المتخلف أو ما أطلق عليه أمين البناء التابع .

وإذا كان البناء التابع المتخلف هو بناء رأسمالي بالضرورة ، فإن ذلك  
يقوم على فهم جديد للرأسمالية بأنها علاقات السوق التبادلية التي يتم من  
خلالها نقل الفائض من التابع الى المركز ، وليست بالضرورة تحول العمل  
المأجور الى سلعة على ما ذهب ماركس . فالحق أنه طالما أن الباحثين يؤكدون  
مفاعلي وتباطؤ هذه الرأسمالية بالرأسمالية الأوروبية، فإن الرأسمالية بالنسبة لهم  
لا تعنى وجود سوق للعمل المأجور طالما أن هذا السوق لم يوجد بالشكل الذي قرره  
ماركس في أي من بلدان العالم الثالث . وهنا حاول هؤلاء الباحثون تطوير  
تعريف للرأسمالية يقزم على فكرة آدم سميث *Smith* عن علاقات السوق  
والتي طورها سوبيزي على ما رأينا في مكان سابق . وفي ضوء هذا نجد فرانك  
يؤكد على علاقات السوق والتبادل وتداول السلع ورأس المال التي تؤدي

---

S. Amin, *The Arab Nation : Nationalism and Class* (٢٤)

*Struggle*. ZED Press, LTD, 1978, pp. 25-30.

H. Alavi, «India and The Colonial Mode of Prouction», (٢٥)

*The Socialist Register*, 1975, pp. 174-177.

كأها الى تراكم رأسمال في المركز على أنها العامل الحاسم في ظهور الرأسمالية .  
 العامل الأول في ظهور نمط الانتاج الرأسمالي هو ادراك قيمة رأس المال في  
 المركز ، وفرض علاقات تبادل مع التوابع لنقل رأس المال منها حيث يتم  
 تراكمه في المركز (٢٦) . واذا كانت هناك انماط قبل رأسمالية أولا رأسمالية  
 في مجتمعات أمريكا اللاتينية وفي دول أخرى من العالم الثالث ، فان ذلك  
 لا يمنعنا من أن نصف هذه الانماط بأنها رأسمالية - تابعة - طالما ان قيمة  
 الاستعمال use value تتحول الى قيمة تبادلية exchange value  
 خلال عملية التبادل والتراكم (٢٧) .

وينفس الطريقة يذهب والشميتين الى القول بأن العمل المأجور ليس  
 محكا كافيا لتعريف الرأسمالية . ذلك لأن النمط الرأسمالي السائد في النظام  
 العالمي - وهي وحدة للتليل لا تتجزأ - ما هو الا نمط يهدف الى الربح داخل  
 سوق دولية . وحتى اذا كانت الانماط الانتاجية السائدة خارج مركز النظام  
 العالمي ليست رأسمالية ، الا أن خضوعها لنظام السوق بعد أن تكاملت داخل  
 انظام العالمي يجعلها أنماط رأسمالية (٢٨) . وتقترب وجهة نظر سمير أمين  
 من وجهة نظر والشميتين حيث أكد ان الرأسمالية تنمو من خلال طرفين لاثالث  
 لهما : التحول البروليتارى ، وتراكم رأس المال النقدي . غير أنه أكد - وهذا  
 هو الخلاف بينه وبين زميله على ما يبدو - على ارتباط العنصرين في نمو  
 الرأسمالية . فبرغم أن تراكم رأس المال قد ظهر في المجتمعات منذ القدم الا  
 أنه لم يؤد الى التحول الرأسمالي الا بعد أن ارتبط بنمو قوة العمل المأجور .  
 فالعاملان - للتراكم النقدي والعمل المأجور - لا بد وأن يتواجدا جنبا الى جنب  
 لكي يمكن الحديث عن نمط انتاجى رأسمالى (٢٩) .

A.G. Frank, *World Accumulation 1492-1789*, The Mac- (٢٦)  
 millan Press, LTD, London, 1978, p. 250.

ibid., pp. 245-7. (٢٧)

R.F.D., pp. 399-400. (٢٨)

Amin, 1976, p. 31 (٢٩)

وإذا كان هذا الفهم للنمو الرأسمالي يستتزم تحليل البناء الاجتماعي في التتابع من خلال علاقات خارجية مفروضة عليه فرضاً ، فإنه كان على علماء نظرية التبعية مواجهة السؤال الآتي : كيف نستطيع أن نفسر العلاقات الداخلية للبناء الاجتماعي من خلال العلاقات الخارجية التي تفرض على هذا البناء ؟ ذهب فرانك في هذا الصدد إلى أن نظرية التبعية تهتم أساساً بالعلاقات الداخلية التي تضرب بحفورها في كل الوحدات الاجتماعية المكونة للبناء التابع ، إلا أن هذه العلاقات لا يمكن أن تفهم إلا في ضوء علاقات التبادل الخارجي وامنصاص فائض القيمة . وفي هذه الحالة يصبح التساؤل عن خارجية والداخلية في التفسير غير قابل للإجابة . فالمسألة لا تتعلق بهذا السؤال ، وإنما تتعلق بوحدة التحليل . فبدلاً من تحليل وحدات منعزلة كالقرية ، والقبيلة والدولة يجب أن ينصب الاهتمام على النظام العالمي كوحدة للتحليل . فالقرية مثلاً - أو أي من هذه الوحدات الأخرى - لا توجد بمعزل عن النظام العالمي وكل علاقاتها الداخلية - وبنائها الطبقي ونظامها السياسي - تتحدد من خلال هذا النظام العالمي (٢٠) . وبنفس الطريقة يتحدث الشتتين عن عدم جدوى تحليل أنساق صغيرة mini-Systems ، فمثل هذه الأنساق لم تعد موجودة - ويقصد هنا لم تعد منعزلة بذاتها - والنسق الوحيد القائم الذي يجب أن يكون وحدة للتحليل هو النسق العالمي . وهو نسق يعرف بصورة واحدة لتقسيم العمل ، ولكنه يضم أنساقاً ثقافية متعددة (٢١) . ووفقاً لهذا المنظور جاء تحليل البناء الداخلي للمجتمعات التابعة كما سيتضح فيما يلي .

### (ب) التركيب الطبقي للمجتمع التابع

في ضوء هذا المنطلق العام لفهم البناء الاجتماعي في المجتمع التابع يحاول أنصار نظرية التبعية فهم التركيب الطبقي في هذا المجتمع . وإذا كان البناء

Frank, 1978, p. 251.

(٢٠)

R.F.D., p. ٩٠.

(٢١)

الاجتماعى فى المجتمع التابع لا يفهم الا فى ضوء علاقته بالنسق الراسمالي العالمى ،  
 فان التركيب الطبقي السائد فى هذا البناء يتشكل من خلال علاقة انتبعية هذه .  
 ويظهر هنا اهتمام بدراسة الطبقة البرجوازية على أساس دورها فى استمرار  
 التبعية والتخلف . ويتم الربط بينها وبين الطبقة البرجوازية العالمية او  
 المتربوليتانية الموجودة فى المركز . غير أن هناك اشارات الى الطبقات العمالية  
 فى التتابع على أساس أنها المنتج الأساسى للفائض الذى تتلقاه الطبقات  
 البرجوازية سواء فى المركز أو التتابع . ولقد استطعت بناء على التفرقة بين  
 الجماعات المستقبلية للفائض والجماعات المتلقية لهذا الفائض فى التتابع والمراكز  
 أن أطور النموذج المثالى التالى المشتق من رؤية أنصار نظرية التبعية للتركيب  
 لمنطقتى داخل النسق العالمى .

التتابع  
تخلف

المركز  
تنمية

البرجوازية القومية وفروعها الريفية - الحضرية	البرجوازية العالمية	مستقبل الفائض
القوى المنتجة فى التتابع الفلاحون - البروليتاريا الحضرية العمال الصناعيون	الطبقة العاملة فى المركز	منتجو الفائض

ويكشف هذا الشكل عن أن البناء الطبقي فى المجتمعات التابعة لا يفهم  
 الا فى ضوء نسق عالمى تقف فيه البرجوازية سواء فى المركز أو فى التتابع فى  
 موقف متناقض مع القوى المنتجة . وتستقبل كل من هاتين الطبقتين الفائض  
 بنسب متفاوتة . أما القوى المنتجة فبرغم أنها تعاني من الحرمان هنا وهناك  
 الا أن الطبقة العاملة فى المركز تعيش فى حالة أفضل من نظيرتها فى التتابع ،  
 ذلك أن التنمية فى المركز تعود عليها بالكثير من الفوائد . وفى هذه الظروف

تظهر القوى المنتجة في التوابع ( العمال والفلاحون ) على أنها ضحية النسق برمته . ونعرض فيما يلي للتحليلات التي قدمها أنصار نظرية التبعية لتتركيب الطبقي في المجتمعات التابعة والتي تقترب بدرجات متفاوتة من هذا النموذج المثالي .

اهتم فرانك في تحليلاته اهتماما خاصا بالبرجوازية القومية ( أو المحلية ) في علاقتها بالبرجوازية العالمية . ويكاد ينظر الى البرجوازية وكأنها طبقة واحدة تمتد من نيويورك الى أشد المزارع أو القرى انعزالا (٢٢) . أما الطبقات الأخرى فهي ضحية هذه الطبقة ، بل أن هذه الجماعات الخاضعة من صنع الطبقة البرجوازية . وتمثل القطاعات العريضة للفلاحين البروليتاريا الحقيقية التي تتحمل العبء الأكبر في تقسيم العمل العالمي . ولقد أنتجت عملية التخلف ثلاث جماعات أخرى بجانب بروليتاريا الفلاحين هي : البروليتاريا الحضرية والطبقة العاملة والعمال قوى الياقة البيضاء (٢٣) . ولم يقدم فرانك تحليلا مفصلا لهذه الجماعات وذلك لفرط اهتمامه بتحليل طبقة البرجوازية التابعة . وتوجد هذه البرجوازية في الريف في شكل برجوازية زراعية من كبار الملاك وفي المدينة في شكل برجوازية تجارية وصناعية وكمبرادورية . والبرجوازية التابعة ليست برجوازية حقيقية بحيث يمكن أن تقوم بدور في التنمية الاقتصادية وفي الثورة الديمقراطية السياسية كما فعلت نظيرتها في الغرب . وإنما هي برجوازية تابعة تقوم بدور أساسي في تدعيم حطة التبعية والتخلف . ووصف فرانك هذه البرجوازية بأنها برجوازية رثة Lumpen-bourgeoisie والسياسة التي تنتجها هذه البرجوازية الرثة لا تنتج الا تنمية رثة Lumpen-development وهذه

---

A.G. Frank, 1969, p. 359.

(٢٢)

Ibid., p. 356-7.

(٢٣)

التنمية الرثة ما هي الا حالة من التخلف المفقر الذى تسلبه التجارة الخارجية  
أى ميزة للتنمية الحقيقية (٢٤) .

ولقد اشار والشقين الى فكرة الشرائح المتباينة *Layers within layers*  
فالنسق العالمى يتكون من شرائح تكبر كل واحدة منها الأخرى  
وتحتويها ، فلدينا المركز والتوابع ، وداخل كل لدينا الدول المختلفة التى  
تنتمى الى أى منهما ، وفى الدول هناك التباين بين الاقاليم ، وبين الطبقات،  
وبين الريف والمدينة (٢٥) . ويتغير البناء الطبقي داخل المجتمعات التابعة  
مع التغير الدينامى للنسق العالمى . فمع تكامل هذه المجتمعات مع النظام  
العالمى يبدأ التركيب الطبقي فيها فى التغير فتختفى طبقات كالعبيد والاقنان ،  
وتظهر طبقات جديدة كالعمال والبرجوازية بشقيها الزراعى والتجارى . ومع  
نمو النسق العالمى ينمو تحكم البرجوازية العالمية فى هذا النسق وسيطرتها  
على البرجوازية المحلية (٢٦) . ولا شك أن البرجوازية القومية والمحلية فى  
التوابع تمثل امتدادا للبرجوازية العالمية وأداة لتنفيذ سياستها . وهى تهيه  
من الظروف السياسية والاجتماعية ما يجعل المجتمع يستمر داخل النسق  
العالمى ، ويبطل ملتزما بأداء الوظيفة المنوطة به كتابع أو شبه تابع داخل  
هذا النسق .

وركز امين أيضا على تركيب هذه البرجوازية التابعة واشار الى ثلاثة  
أقسام منها : البرجوازية الزراعية وتوجد فى الريف ، والبرجوازية التجارية

---

A.G. Frank, *Lumpenbourgeoisie and lupen-development* (٢٤)

*Dependence, class and Politics in Latin America*, Monthly

Review Press, London, 1972. p. 5

M.W.S., p. 220. (٢٥)

I. Wallerstein, «Peripheral Structure and Contemporary (٢٦)

World Crisis», *Theory and Society*, Vol. 3, No. 4, 1976,

p. 465.

وتتركز أساسا في المدن ، ثم البرجوازية البيروقراطية • وتشكل هذه البرجوازية التابعة مع برجوازية المركز برجوازية واحدة عالمية • وبنفس الطريقة فان البروليتاريا في النوابع والبروليتاريا في المركز تشكلان سويا بروليتاريا عالمية • غير ان الحرمان الذي تعاني منه البروليتاريا في النوابع اكبر بكثير من الحرمان الذي تعاني منه نظيرتها في المركز الرأسمالي ، ذلك ان العبء الاستغلالي الواقع عليها عبء ثقيل • وتضم البروليتاريا التابعة العمال المناجورين ، وجماهير الفلاحين الذين نزعتم عنهم ملكياتهم وتحولوا الى بروليتاريا من خلال التكامل مع النظام العالمي ، والجماهير الغفيرة المتزايدة وسط (٢٨) •

ويؤكد حمزة علوى وجود جناحين للبرجوازية التابعة : البرجوازية الكومبرادورية التي تساهم في نقل الفائض الى الخارج ، وكبار الملاك من الاقطاعيين الذين يخافسون هذه الطبقة على الفائض • ومع تحول نمط الانتاج الاستعماري الى نمط انتاج ما بعد الاستعمار تتحول الطبقة الكومبرادورية الى طبقة برجوازية ، وتنقل الى حد كبير طبقة الاقطاعيين بحيث تصبح شريحة في هذه الطبقة البرجوازية الناشئة • ففي هذه الحالة يتحول اقطاعيو الريف الى مزارعين رأسماليين يستخدمون العمال الزراعيين والزرع بالمشاركة في زراعة ارضهم • وتظهر بين هاتين الطبقتين ( أعنى الشق الزراعي للبرجوازية وطبقة الفلاحين المعدمين ) طبقة من صغار الملاك تحتل مركزا وسطا • (٢٨) •

وهكذا أدى التوسع الرأسمالي الى ظهور الطبقات البرجوازية في المدن وفي المجتمعات الريفية التي أصبحت تؤدي الآن دورا في تقسيم العمل العالمي •

---

S. Amin, 1974, p. 26. (٢٧)

H. Alavi, «Peasants and Revolution», *Socialist Register*, (٢٨)  
1965, p. 244.

ولقد استلزم هذا أن يتحول شكل استغلال الأرض لكي تنتج انتاج السلع التجارية بدلا من الانتاج المعيشي . كما استلزم أيضا أن تظهر سلاسل من الطبقات البرجوازية التي تربط مركز العالم بنابعد قرية وأشدما انعزالا ، وإذا كانت هذه البرجوازية تميل الى انتهاج سياسات للإصلاح أو غير ذلك ، فإن هذه السياسات لا تؤدي الى تنمية أو تقدم للدول التابعة ، وإنما تؤدي الى مزيد من التخلف . فسياسة الإصلاح الزراعي على سبيل المثال - وعلى ما ذهب فرانك - لا تؤدي الى ضعف الاحتكار الذي تمارسه البرجوازية والبرجوازية الصغيرة على الأرض ، ومن ثم فإنها تؤدي الى تدعيم حلقة التخلف القائمة (٣٩) .

### ( ج ) البناء السياسي وجماعات الصفوة :

تتشكل أجهزة الدولة والممارسة السياسية على المستويات القومية والمحلية وكذلك الجماعات التي تسيطر على أجهزة الدولة والممارسة السياسية من خلال وضع المجتمع التابع داخل النسق العالمي . وفي ظروف التبعية لا تصبح وظيفة النسق السياسي تحقيق تنمية قومية ، وإنما تدعيم علاقة التبعية القائمة . وتتسم القوة السياسية في المجتمع التابع بأنها مركزة في أيدي فئة قليلة ، وذلك بسبب ارتباطها المباشر بالتحكم الاقتصادي . فمع كل خطوة يخطوها المجتمع التابع في طريق التبعية - التخلف يميل تنظيمه الاقتصادي الاجتماعي نحو تركيز القوة الاقتصادية والسياسية والهيبة الاجتماعية الى الحد الذي تبدو فيه كل هذه العناصر وكأنها تقوم على الاحتكار (٤٠) . ولا شك أن هذا الاحتكار يأتي من جانب الطبقة البرجوازية التابعة التي تفرز بدورها الصفوة السياسية التابعة التي تحتكر مصادر القوة السياسية . والمحقق أن أنصار نظرية التبعية لا يميلون الى استخدام مفهوم الصفوة - وإن كان المفهوم قد ظهر في بعض الدراسات الامبيريقية

A.G. Frank, 1969, p. 269.

(٣٩)

Ibid, pp. 242-243.

(٤٠)

لثنتى أجريت على مجتمعات ريفية انطلاقاً من نظرية التبعية . ومع ذلك فإن الصياغات النظرية التى قدمها بعض أنصار نظرية التبعية عن الدولة والنظام السياسى تشير ضمناً الى اعتبار الجماعة المسيطرة على الجهاز السياسى جماعة صفوة .

ويظهر ذلك فى وصفَ فرانك لاحتكار القوة السياسية أو تركزها الذى أشرت إليه منذ قليل . ونجده أيضاً يصف الفئة التى تتحكم فى القوة السياسية وفى مصير الأمة بأسرها بأنها أوليجاركية برجوازية (٤١) *bourgeois oligarchy* واستخدام كلمة الأليجاركية هنا يوحي بأن هذه الفئة هى صفوة أكثر منها طبقة حاكمة . وإذا كان فرانك قد أكد أن البرجوازية التابعة ليست برجوازية حقيقية من حيث أن وجودها لا يؤدي إلى حدوث ثورة برجوازية على المستوى الاقتصادى ، وثورة ديموقراطية على المستوى السياسى ، فإن ذلك يوحي بأن الفئة الحاكمة من هذه الطبقة ليست طبقة حاكمة ، وإنما هى صفوة . ويتضح ذلك بجلاء من أسلوب ممارستها السياسية . فهى تستخدم تكتيكات متنوعة حسبما تمليه عليها ظروف التبعية . وتترواح هذه التكتيكات بين الأساليب القانونية البرلمانية وبين الانقلابات العسكرية أو الدعوة إلى الحركة القومية أو أحداث تحالف زائف مع العمال . وقد كتب فرانك فى هذا الصدد يقول :

« لا تتحرك أمريكا اللاتينية ، كما كان يعتقد على نطاق واسع ، نحو جناح اليسار ، وإنما تتحرك نحو اليمين . والبرجوازية هى التى تهندس هذا التحرك من خلال القنوات البرلمانية القانونية عندما تستطيع إلى ذلك سبيلاً ومن خلال الانقلابات العسكرية عندما يكون حدوثها ضرورية حتمية » (٤٢) .

Ibid., p. 359.

(٤١)

Ibid., p. 359.

(٤٢)

وتتضمن صياغة قرانك هنا مجموعة من العناصر أولها أن القوة السياسية لا تنفصل في المجتمعات التابعة عن الجوانب الاقتصادية ، وثانيها أن القوة السياسية تتركز في أيدي فئة قليلة وهي ذات طابع أوليجاركي ، وثالثها أن الممارسة السياسية محكومة بتقسيم العمل الدولي ، وهي تتغير وفقا لظروف النسق العالمي ومتطلبات البناء التابع ، وكل ذلك يسهم في تدعيم حلقة التخلف في هذه البلدان . وإذا كانت التبعية تمتد الى أبعد القرى وأشدما انعزالا فإن معنى هذا أن الصفوة في المجتمعات الريفية سوف تتكون من البرجوازية الزراعية التي تحتكر الأرض وتجارة السلع الزراعية .

وليس من الضروري - في نظر سمير أمين - أن تكون الفئة المسيطرة على أجهزة الدولة من البرجوازية بل أن تلك الأخيرة تحاول أن ترتبط معها بروابط أهمها الروابط الأسرية كما أنها تشترك معها في بعض الخصائص مثل الفساد السياسي والاقتصادي . غير أن البرجوازية التابعة تنجح في بعض الأحيان في التغلغل في أجهزة الدولة بحيث نجد أن تلك الأخيرة تسيطر عليها الشريحة العليا من البيروقراطيين في تحالف قوى مع الأوليجاركية الزراعية في الريف سواء تخالف مفتوح ومباشر أو من خلال طبقة وسيطة هي الطبقة الكمبرادورية (٤٢) . ولم يول والشنتين أهمية لتحليل البناء السياسي في التوابع وإنما اكتفى بأن قارن بين ثلاثة مستويات للدول في النسق العالمي : الدولة القوية في المركز ، والدولة الضعيفة في التوابع ، والدول متوسطة القوة في أشباه التوابع . كما أشار أيضا الى تغير العلاقة بين هذه الأنماط الثلاثة بتغير المراحل التي مربها النسق العالمي (٤٤) .

ويبدو أن ثلاثي نظرية التبعية لم يقدموا تحليلا كافيا للبناء السياسي

---

Amin, 1976, p. 342.

(٤٣)

N.W.S., p. 136.

(٤٤)

في التوابع ، غير أن افكارهم قدمت رؤية بنيت عليها مجموعة من الآراء في الدولة التابعة والصفوة التابعة .

جاءت الخطوة الأولى في تطوير نظرية التبعية في تحليلها للجانب السياسي في المجتمع التابع من حمزه علوى الذى كتب مقالا ممتازا عن « الدولة في مجتمعات ما بعد الاستعمار » (٤٥) . ذهب علوى الى القول بأن البرجوازية الثيروليتانية الموجودة في قلب العالم عليها أن تخلق في التوابع جهازا للدولة بحيث تستطيع الدولة من خلاله أن تفرض سيطرتها على كل الطبقات الاجتماعية الموجودة في المجتمع . وبناء على هذا فان هذه التوابع طورت موقفا خاصا بها تفوقت فيه - أو تضخمت - الأجهزة السياسية والبناء الفوقى بصفة عامة على الأبنية الاقتصادية التحتية . ذلك أن البناء التحتى الذى يقوم عليه هذا البناء الفوقى لا يقع في المجتمع التابع ، وإنما يقع في مركز العالم الرأسمالى المتقدم . ويتزقب على هذا ان تلعب الدولة في المجتمع التابع دورا مغايرا عن نظيرتها في المجتمعات الثيروليتانية . ويتغير هذا الدور بتغير طابع العلاقة التى تحكم المركز بالتوابع . فقد كان الدور المنوط بالدولة في الفترة الاستعمارية هو اخضاع الطبقات المحلية لما تفرضه علاقة التبعية الاستعمارية . أما بعد الاستقلال وفي ظروف تبعية ما بعد الاستعمار ، أصبحت الدولة تعمل بمثابة وسيط بين البرجوازية العالمية ، والبرجوازية المحلية القومية وملوك الأرض أو الطبقات التى تملك الأرض The landed classes فالدولة هنا ليست أداة في يد طبقة واحدة ، وإنما تمثل هيكلا مستقلا يقوم بدور المصالحة والوساطة بين الطبقات صاحبة المصالح المختلفة سواء في المركز أو في المجتمع التابع ، وهى تعمل بالنيابة عنهم جميعا في حفظ النظام العام الذى يحمى مصالح هذه الطبقات وهى المصالح المرتبطة بالملكية

---

H. Alavi, «The State in Porst-Colonial Societies», Pakis- (٤٥)  
tan and Bangladesh», N.L.R., No. 74, 1972.

الخاصة وسيطرة النمط الرأسمالى . وتقوم الدولة بجانب دور الوساطة بدور اقتصادى بدعى تنمية الاقتصاد القومى . وتتكون الدولة فى هذه الظروف من أوليجاركية عسكرية - بيروقراطية . وتوحى كلمة أوليجاركية هنا بأن هذه الجماعة تمثل صفة تسيطر على السلطة السياسية والعسكرية ، وتعتمد على الأحزاب السياسية فى اكتساب شرعية سياسية لدى الجماهير وفى اختصاص غضبها والتعريف على مظاهر معاناتها .

واقدم طور جون سول John Saul وجهة نظر حمزة علوى عندما أكد على الدور الأيديولوجى للدولة بجانب دورها السياسى الاقتصادى . فالدولة التى ظهرت فى مجتمعات ما بعد الاستعمار ظهرت وكأنها كيان مصطنع Artificial وكان عليها أن تخلق لنفسها اطارا أيديولوجيا يخلق لها وضعا مهيما . وهى بذلك لا تلعب دور وساطة وإنما تخضع البناء التابع سواء أكان رأسماليا أو غير رأسمالى لتطلبات الرأسمالية العالمية (٤١) .

على أن سرول لم ينجح على ما يبدو فى تخطى صياغة علوى طالما أن دور الوساطة الذى أكد عليه علوى ينتهى الى إخضاع البناء القائم لتطلبات النظام العالمى وهو ما أكد عليه سول . هذا وقد تعرض كل من علوى وسول للنقد من جانب زيمان Ziemann ولانزendorfer اللذين ذهبا الى القول بأن علوى وسول قد نجحا فى وصف جهاز الدولة غير أنهما فشلا فى تفسير وجوده على هذا النحو . فلم يربطوا بينه وبين البناء الاجتماعى القائم ، كما أنهما لم يوضحا دور الدولة فى استمرار المجتمع . وفى مقابل ذلك يؤكد هذان الباحثان على ضرورة الاهتمام بتحليل البناء الاجتماعى الاقتصادى للمجتمعات التابعة . فإذا ما تم ذلك تفهم الدولة على أنها مؤسسة انتاج اقتصادية تربط السوق العالمية بالاقتصاد القومى ، وتؤمن الاستمرار الاقتصادى

---

J. Saul, «The State in Post-Colonial Societies», *Socialist Register*, 1974, p. 351. (٤٦)

والاجتماعى فى الداخل • فعلى المستوى الاقتصادى تعمل الدولة على المحافظة على اللاتجانس البنائى القائم الذى يسم المجتمعات التابعة ( المقصود هنا وجود أشكال انتاج متجاوزة ) ، أما على المستوى السياسى فانها تعمل على استمرار البناء الطبقي غير المستقر • وهى تعمل كوسيط لحل المشكلات السياسية بين جهاز الدولة والطبقات المختلفة • وفى ضوء هذه الظروف فان الدولة فى المجتمعات التابعة تنقسم بالكثير من السمات الخاصة أهمها الضعف وعدم الاستقرار وفقدان الشرعية وتضخم جهازها البيروقراطى (٤٧) •

ومهما يكن من اختلاف هذه الصياغات الا أنها تجمع على مجموعة من العناصر الأساسية :

١ - الارتباط الوثيق بين شكل التنظيم الاجتماعى - الاقتصادى والبناء السياسى فى المجتمع التابع ، وارتباط كل هذا بالنطاق العالمى •

٢ - الدور الذى تلعبه البرجوازية التابعة فى توجيه النظام السياسى لخدمة مصالحها واستمرار علاقة التبعية •

٣ - التسلسل فى تبعية الأبنية فى مختلف المستويات المكونة للنظام العالمى • فالقرية والقبيلة يتبعان المجتمع التابع الذى يتبع بدوره النظام العالمى • ويترتب على ذلك أن تتشابه الأبنية السياسية فى المستويات المختلفة داخل المجتمع التابع ويصبح الفرق بينها محصورا فى درجة التنظيم ومركز الثقل وليس فى نوعية البناء ذاته •

٤ - أن ظروف التبعية لا تهيب الجو لنظام ديموقراطى تستطيع فيه الجماعات المختلفة أن تمارس القوة ، وأن تلعب أدوارا مختلفة فى النطاق

---

W. Ziemann and M. Lanzendorfer, «The State in Periphe- (٤٧)  
ral Societies», *Socialist Register*, 1977, pp. 147-165.

السياسى • فالقوة تتركز فى أيدى أوليجاركية عسكرية - بيروقراطية على النطاق القومى ، وفى أيدى أوليجاركية زراعية على النطاق المحلى • وفى هذه الظروف لا تستخدم الديموقراطية الا بالتقدير الذى يسمح باستمرار علاقات التبعية والتخلف •

ويتحول الاهتمام الآن الى معرفة مدى انعكاس كل هذه الآراء النظرية على البحوث الامبيريقية التى أجريت فى مجتمعات ريفية فى العالم الثالث بصفة عامة وفى مصر بصفة خاصة •

### ثالثا : البحوث الامبيريقية فى المجتمعات الريفية

تعد نظرية التبعية من النظريات التى يهتم أصحابها بتقديم تدعيم امبيريقى لكل الآراء النظرية التى يقدمونها • فدراسات فرانك ووالشتين وأمين مليئة بالتحليلات التاريخية والبيانات الاحصائية التى تدعم الآراء النظرية التى قدموها • غير أنها بيانات امبيريقية عامة لا تركز على مجتمع بعينه • ونجد فى نفس الوقت أن بعض من ساهموا بآراء نظرية فى نظرية التبعية قد دعموا آراءهم من خلال الرجوع الى مجتمعات بعينها • ومن ذلك مثلا حمزة عطوى الذى كان يؤيد آراءه ببيانات مستقاة من الهند وباكستان وبنجلاديش ، بل انه اهتم فى احدى دراساته بالمجتمعات الريفية على ما سنرى فيما بعد •

غير أن الشهرة التى حظيت بها نظرية التبعية فى السنوات الأخيرة قد دفعت الكثير من الباحثين الى اختبارها فى مجتمعات محلية ريفية أو فى حراسة تاريخ مجتمع معين مع توضيح تطور المجتمع الريفى وبنائه الاجتماعى فى هذا السياق التاريخى • ولقد اهتمت هذه الدراسات فى المحل الأول بدراسة تكامل المجتمعات الريفية مع المجتمع الرأسمالى العالمى وما ترتب على ذلك من تغير فى بنائها الطبقي وتنظيمها السياسى • وقبل أن نعرض لنماذج من هذه الدراسات يجدر بنا أن نشير الى أن الدراسات الامبيريقية هنا تتميز

بطابع خاص ، ذلك لانها تعتمد اساسا على تحليل البيانات التاريخية والبيانات الكمية المتاحة دون الاهتمام كثيرا بتقنيات البحث القائمة على تصميم الاستبيانات والمقابلات وغيرها . وهذا امر ضرورى تفرضه طبيعة التحليل وطابع نظرية التبعية ذاتها التى تقرر بان تاريخ التخلّف هو تاريخ التنمية الامر الذى يفرض على الباحثين عناء التحليل التاريخى .

يعتبر حمزة علوى - وهو احد من ساهموا في نظرية التبعية - من أوائل الذين اهتموا بتطبيق اطاره النظرى على المجتمعات الريفية . وقد ظهر ذلك في دراسة نشرت عام ١٩٧٣ (٤٨) . تتميز المجتمعات الريفية - عند علوى - بانها مجتمعات تم احتواؤها من الناحية الاقتصادية والسياسية داخل المجتمعات الكبرى ، ومن ثم فان تحليل البناء الاجتماعى للمجتمع الريفى لابد وأن يرتبط بالكيان الأكبر للمجتمع ، طالما أن الاحتواء الخارجى هو الذى يحدد الشكل القانونى لعلاقات الملكية التى يقوم عليها التباين الداخلى في المجتمع الريفى . كما أنه يفرض القانون والنظام الذى يتم من خلالهما تنظيم المعاملات الخاصة بالسلع والملكية والعلاقات بين الافراد والجماعات ، وعلاقة المجتمع الريفى بالمجتمعات الأخرى التى تقع خارج نطاقه .

ويذهب علوى - بناء على ذلك - الى أن الممارسة السياسية في المجتمع الريفى يجب أن تفهم في ضوء البناء الاجتماعى ككل بدلا من الحديث عن جزئية محددة منعزلة من البناء الاجتماعى . ويفرر علوى - من خلال بيانات امبيريقية مستقاة من قرى البنجاب - الى أن البناء الاقتصادى ونمط التحالفات الاقتصادية داخل القرى وكذلك البناء السياسى تتحدد كلها من خلال توزيع ملكية الأرض ونمط استغلالها . فالأرض سبعة نباع وينظم القانون الباكستانى عملية البيع والشراء ، الامر الذى يشير الى عملية التدخل الخارجى في نطاق.

---

H. Alavi, «Peasant Classes and Primordial Loyalties», (٤٨)  
-J.P.S., Vol. 1, No. L, 1973.

المجتمع الريفي • ويمتلك ٥ ٪ من سكان قرى البنجاب حوالي ٧٠ ٪ من مساحة الأرض وهم يزرعونها بالمشاركة أو بأنفسهم • ويتحكم كبار الملاك في النظام السياسي والاداري في القرى ، وهم ينصبون من انفسهم وسطاء ، بين ابناء القرية والحكومة ، ويقيمون روابط وثيقة مع موظفي الحكومة تمكنهم من تعضيد دورهم ، هذا فضلا عن اتصالهم مع الأحزاب السياسية والحركات السياسية الحضرية •

وتظهر داخل قرى البنجاب ، أشكال من التحالفات الراسية ( التي تقوم على اللامساواة ) والأفقية ( التي تقوم على المساواة ) ، وهى علاقات تحكمها اساسا أوجه التباين في درجة التحكم الاقتصادي ، كما يحكمها وضع المجتمع الريفي داخل نطاق مجتمعي عام برغم ما يصنع عليها من صبغة قرابية • وإذا كانت توجد بالقرى بعض الصراعات بين الزمر المختلفة ، فان هذه الصراعات لا تلغى الصراع الطبقي • كما أن وجود الولاءات الأولية كالتقاربة - والتي تسبق في وجودها الولاءات الطبقيّة - لا يلغى وجود الولاءات الطبقيّة ، بل ان الولاءات الأولية تعمل بمثابة حلقة اتصال بين العمليات السياسية المعقدة التي تظهر الولاء الطبقي وتجاوره •

وربما يكرن المجتمع التنفزانى في افريقيا أكثر المجتمعات التي شهدت تحولات امبيريقية انطلاقا من نظرية التبعية • فقد ظهرت منذ بداية عقد السبعينات من هذا القرن مجموعة من الدراسات تهتم بالبناء الطبقي في المجتمعات الريفية وتأثير هذا البناء على تشكل النظام السياسي في هذه المجتمعات ، وأولا وقبل كل شئ تكامل المجتمع الريفي مع متطلبات النظام الرأسمالى العالمى • ونعرض فيما يلى لاثنتين من الدراسات التي أجريت في هذه الفترة علي ريف تنفزانيا •

نشرت الدراسة الأولى عام ١٩٧٠ واستهدفت الكشف عن علاقات القوة في مجتمع ريفي محلي ، تلك العلاقات التي تؤدي في النهاية الى تدعيم

عملية التخلف (٤٩) . وتنطلق الدراسة من الافتراض الاساسى وى نظرية التبعية ، حيث يذهب الباحثان الى القول بأنه فى المجتمعات التى تستغل فيها الموارد لتخدم بشكل اولى مصلحة القوى الرأسمالية الكبرى ، والتى يتشكل فيها البناء التحتى بشكل يتوافق مع الحاجات الاستعمارية ، فى هذه المجتمعات تحاول الصفوة أن تنظم علاقات القوة بشكل يخدم كل هذه الأوضاع وبحيث يؤدي فى النهاية الى مزيد من التخلف . ولقد تحقق الباحثان من هذا الافتراض من خلال دراسة امبيريقية على احدى القرى . يفتظم الاقتصاد فى هذه القرية حول زراعة البن وتجارته وتصديره . ويوجد بالقرية صفوة تسيطر على القرارات السياسية ، وهى تلعب الأدوار الأساسية فى انسيق السياسى المحلى والاقتصاد المحلى ، سواء الانتاج التعاونى أو الانتاج التجارى الخاص . فالمسيطرون على الاقتصاد المحلى من كبار الملاك والتجار هم أنفسهم الاشخاص الذين يسيطرون على النظام السياسى والقرارات السياسية . ولدى هذه الصفوة القدرة على تجديد نفسها باستمرار من خلال ضمان تعليم اولادها . كما أنها تلعب دوراً جوهرياً على النطاق القومى الذى تتغلغل فى بنائه السياسى . ولا يؤدي التنسيق السياسى واسلوب تنظيمه على المستوى المحلى - وبناء على هذه الظروف - الى تغير جوهري يؤدي الى تنمية حقيقية . فالصفوة المسيطرة ترتبط مصالحها باستمرار بعلاقة التخلف والتبعية القائمة .

أما الدراسة الثانية فقد نشرت عام ١٩٧٨ وتهتم بالتباين الاجتماعى والتكوين الطبقي فى ريف تنزانيا (٥٠) . ومن الموضوعات التى توليها هذه

---

Joel Samoff and Rachel Samoff, «The Local Politics of (٤٩) Underdevelopment», *Politics and Society*, Vol. 6, No. 4, 1970. pp. 397-432.

P. Raikes, «Rural Differentiation and Class Formation (٥٠) in Tanzania», *J.P.S.*, Vol. 5. No. 3, April, 1978.

الدراسة أهمية خاصة تأثير الارتباط بالنسق الرأسمالي العالمى على التباين البنائى داخل المجتمع الريفى . وكان من أهم مظاهر هذا التباين ظهور طبقة من اغنياء الفلاحين أو المزارعين الرأسماليين كما يسميهم الباحث الذين يسيطرون على ملكية الارض ، وظهور العلاقات القانونية التى تنظم عملية الانتاج السلعى المعم generalized Commodity Production وتؤدى سيطرة طبقة المزارعين الرأسماليين على النشاط الرأسمالى الى تدعيم ثوتها الاقتصادية الى درجة قد تجد معها الحكومة المركزية صعوبة فى السيطرة عليها أو فرض الضرائب على نشاطها الرأسمالى . وفضلا عن هذا ، فان هذه الطبقة البرجوازية المحلية تدعم قوتها الاقتصادية من خلال احكام سيطرتها على أجهزة صنع القرارات المحلية والتى تشرف عليها الدولة . وهكذا يظهر قدر كبير من الترابط بين التحكم الاقتصادى والتحكم السياسى على المستوى المحلى ، وهو أمر يفرضه أولا واخيرا دخول المجتمع الريفى فى نطاق النسق العالمى ، منذ أن تخللته علاقات السوق والانتاج السلعى .

ولقد دخلت منطقة الشرق الأوسط فى نطاق اهتمام الباحثين المتأثرين بنظرية التبعية ، خاصة آراء والشنتين . وقد جاء هذا الاهتمام من بعض تلاميذ والشنتين من الأتراك الذين بدأوا اهتماما باعادة كتابة تاريخ الامبراطورية العثمانية (٥١) ، بحيث يبرز هذا التاريخ الطريقة التى تكاملت بها الامبراطورية - كنظام عالمى سياسى - مع النسق العالمى . ولقد كتب احد هؤلاء دراسة حول تحلل نمط الانتاج الآسيوى داخل الامبراطورية للعثمانية على اثر تكاملها مع النسق العالمى (٥٢) . فمع بداية هذا التكامل

---

(٥١) ظهر هذا الاهتمام فى المقال التالى :

H. Islamoglu and Coglar Keyder, «Agenda for Ottoman History» Review, Vol. 1. No. 1, Summer, 1977. p. 55 ff.

Caglar Keyder, «The Dissolution of the Asiatic Mode of Production», Economy and Society, Vol, 5, 1976. (٥٢)

ظهرت تناقضات داخل نمط الانتاج الآسيوى أدت بدورها الى نمو الاقطاع على المستوى المحلى عندما اكتسب ممثلو الحكومة المركزية المحليين القوة التى تمكنهم من السيطرة على الأرض . على أن وجود السلطة المركزية نفسها متمثلة فى الدولة قد ساعد على أن يتكامل النسق برمته مع السوق العالمية الرأسمالية ، حيث سهل عملية نقل الفائض الى الخارج . وقد ساعد على هذه العملية حاجة الدولة الى التجارة الخارجية ( تصدير المواد الخام واستيراد المواد المصنعة ) . ولقد انتهى الأمر بأن تحل نمط الانتاج الآسيوى ، وتحول الى نمط رأسمالى ، واختفى دور الدولة كسلطة مركزية فى نمط الانتاج الآسيوى ، وأصبحت تمثل النظام العالمى وتسهل عملية التبعية القائمة .

ولقد قام الآن ريتشاردس Aian Richards - وهو من نفس جماعة والشنتين - بتحليل تاريخ مصر الاجتماعى فى القرن التاسع عشر وفقاً لهذا المنظور الجديد ، أعنى التكامل مع النظام العالمى وما صاحب هذا التكامل من تراكم بدائى لفائض القيمة (٥٢) . ومن الطبيعى أن يؤدى به تحليل من هذا النوع الى مناقشة للطبقات فى المجتمع الريفي فى فترات مختلفة سابقة ولاحقة على خضوع مصر للنظام العالمى الرأسمالى ، فضلاً عن ربط هذه الأبنية الطبقيّة بعلاقات الانتاج السائدة والوظيفة التى تؤديها فى تقسيم العمل الدرلى .

فلقد كانت مصر قبل أن تخضع للنظام الرأسمالى العالمى خاضعة لنظام عالمى من نوع آخر هو الامبراطورية العثمانية . ولقد لعبت التجارة المصرية دوراً هاماً بالنسبة لهذه الامبراطورية ، حيث كانت تزودها بالمواد الغذائية ، والمنسوجات والمواد الخام ، فضلاً عن دورها كمنطقة انتقالية لنقل البضائع والسلع الأخرى الى الامبراطورية . ولقد أدت المنافسة الأوروبية ( المصاحبة للنسق الاقتصادى العالمى الجديد ) ، فضلاً عن الحاح الطبقات الحاكمة فى طلب العائد

---

Alan R. Richards, «Primitive Accumulation in Egypt, (٥٢) 1798-1882», Review, Vol. 1, No. 2, 1977, pp. 3-49.

التنقدي الى حالة من الركود تلتها أزمة في النظام الإمبراطوري ، الأمر الذي دفعه الى اعطاء مزيد من الحرية لمكوناته المحلية فيما يتعلق بتنظيم الإدارة . وتجسد ذلك في مصر في نظام الالتزام الذي قوى المالك من جديد وارهق كاهل الفلاحين من فرط عنائهم في دفع الضرائب . وبالرغم من أن محمد على لم يدخل علاقات إنتاج رأسمالية ( بمعنى الاعتماد على الملكية الخاصة للأرض وخلق طبقة معدمة وسوق للعمل المأجور ) ، إلا أنه ساهم في ظهور هذه العلاقات . ففي عامي ١٨٣٦ - ١٨٣٧ اضطر محمد على تحت ضغوط خارجية من بريطانيا وضغوط الأزمة النقدية وهرب الفلاحين من الأرض الى التخلي عن جزء من سيطرته المركزية على الأرض فظهرت العهد والابعاديات والجفالك وكلها ساهمت في خلق طبقة من كبار الملاك وقوت الطبقة الوسطى القائمة بالفعل وهي طبقة مشايخ القرى ، وبدأت عملية تجريد الفلاحين الصغار من ممتلكاتهم وتملك القادرين والمتعهدين لهذه الأرض . هذا فضلا عن التغييرات التي أدخلها محمد على على نظام الزراعة وتكنولوجيا الزراعة التي كان أهمها إدخال نظام الري الدائم وإخال زراعة القطن . وهنا بدأت عملية التراكم البدائي التي ارتبطت ببداية خضوع مصر رسميا لانجلترا عام ١٨٨٢ .

وقد صاحب هذا النمو الرأسمالي بداية تكوّن طبقات رأسمالية . وقد بدأت مقدمات هذه الطبقات تحت حكم محمد على متمثلة في بدايات طبقة الباشوات وتدعيم طبقة مشايخ القرى . ولتد قويت طبقة الباشوات في الفترة من ١٨٤٨ - ١٨٨٠ ، وكانت تتكون من المصريين والأتراك الذين تملكو اقطاعات من اجود الاراضي وأخصبها وقويت بالتالي فئة مشايخ القرى، وأصبح بعضهم من كبار الملاك وكونوا لانفسهم ثروات طائلة ، وان كانت لا تعدل تلك التي كونها الباشوات من الأتراك والمصريين . وفي مقابل ذلك فقدت الغالبية الغالبة من الفلاحين أراضيهم تحت وطأة الضغوط التي فرضها تكامل مصر مع النظام العالمي الرأسمالي .

وهكذا يستخلص الباحث أن تكامل مصر مع النظام العالمي في القرن

التاسع عشر قد أدى الى تحويل العلاقات التقنية والاجتماعية للانتاج . ولم تكن العلاقات التي ظهرت علاقات رأسمالية خالصة كما هو الحال في الانماط الرأسمالية التابعة . واصبحت الوظيفة المنوطة بمصر كدولة تابعة هي تصدير المواد الخام وأهمها على الاطلاق القطن . وفي هذه الظروف أصبحت الطبقة البرجوازية من كبار الباشوات هي الطبقة المسيطرة المنفذة لعلامة النبعية هذه نساعدتها في ذلك الطبقة الوسطى من مشايخ القرى الذين ينفذون سياسة هذه الطبقة في المجتمعات الريفية .

ولقد امتدت نظرية التبعية - بتأثير سمير أمين - الى مصر . وربما تكون دراسة محمود عودة الأخيرة هي الدراسة الامبيريقية الأولى - والوحيدة - في مصر التي انطلقت من هذا التراث النظرى في النظر الى القرية والفلاح المصرى (٥٤) . تنطلق دراسة عودة من بعض المقولات النظرية التي طورها بعض انصار نظرية التبعية - خاصة سمير أمين وحمزة علوى . فالتصية الأساسية التي تنطلق منها الدراسة تنحصر في الفكرة التي مفادها ان النمو المتعظم لتكامل دول العالم الثالث في اطار السوق العالمية قد أدى الى احداث تناقضات في ابنيتها الداخلية أهمها التداخل بين أساليب انتاجية رابدة ولا رأسمالية وأساليب رأسمالية حديثة . ويدافع البحث عن قضية سمير أمين المتعلقة بسيطرة نمط الانتاج الخارجى ( الآسيوى في المفهوم الماركسى ) في التكوين الاجتماعى ما قبل الرأسمالى . وتمنصل هذا النمط المسيطر مع أنماط هامشية أهمها النمط الاقطاعى . وقد أدى التوسع الرأسمالى الى دخول الرأسمالية كنمط إنتاجى على هذه الانماط ، بحيث أصبحت نمطا مسيطرا وان كانت لم تقض على أى منها نهائيا . ومن هذا المنطلق تتجه الدراسة نحو اختبار قضية أساسية مؤداها أن نمط الانتاج الخارجى ما زال قائما في

---

(٥٤) محمود عودة ، الفلاحون والدولة ، دراسة في أساليب الانتاج والتكوين الاجتماعى للقرية المصرية ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ،

١٩٧٩ .

العلاقات التي تحكم علاقة الفلاح بالدولة رغم التغييرات الشكلية التي تكون قد طرأت على هذه العلاقة ، وأن الرأسمالية لا تظهر الا في شكل تداول الفائض الذي ينتج في الغالب من خلال أساليب قبل رأسمالية (٥٥) . ويحاول الباحث أن يختبر هذه القضية على مستويين امبيريين :

١ - مستوى التحليل التاريخي أو ما أسماه بالتحليل الاجتماعي الموسع . وحاول فيه أن ينتج الانحلال والتفكك التاريخي لشكل الاستغلال والاستنزاف الخراجي سواء فيما يتعلق بفائض الانتاج الزراعي أو فائض العمل الزراعي وذلك في اطار ظروف تفكك ملكية الدولة للأرض وما رآكب ذلك من تغييرات طرأت على وظيفة الدولة . ومن أهم الاستخلاصات التي ترتبت على الدراسة التاريخية أن أشكال انتزاع وامتناص فائض الانتاج الزراعي وفائض العمل ما تزال ترتبط بالأساليب قبل الرأسمالية بصرف النظر عن التغييرات الشكلية التي تمخضت عن الماكية الفردية للأرض أو انحلال الجماعة الفروية وتفككها أو تطور القطاع الصناعي . أما عملية تداول هذا الفائض - وهي عملية مستقلة عن انتاجه - فانها محكومة بأشكال رأسمالية وبالسوق العالمية في مجال التجارة الخارجية وتنظيمات رأسمالية الدولة التي تفرض السياسة السعرية وتشرف على كافة أشكال التوزيع من خلال الأجهزة الحكومية والتعاونيات وغير ذلك .

٢ - مستوى التحليل الميداني أو ما أسماه الباحث بالتحليل الاجتماعي المصغر أو المحدود : وهي دراسة مركزة لقرية شمياطس - منوفية .

---

(٥٥) هذه القضية مستتقة من قراءة دراسة عودة ولم يصرح بها ، فقد ناقش تفاصيل نظرية كثيرة ولم يذكر أيًا من القضايا التي سيتم اختبارها . غير أن سياق الدراسة الامبيريقية يوحي بالقضية التي أوردتها قبل هذه الإشارة .

وقد تركز التحليل هنا على العلاقة بالأرض حيث كشف عن العوامل التي ما تزال تعوق تحول الأرض الى سلعة للتداول ، فضلا عن وجود أشكال أخرى غير التداول السلعي هي الايجار والرهن . وأدوات الانتاج حيث كشف عن ركزها ، وأشكال العمل حيث كشف عن وجود أشكال للعمل غير المأجور ، والحرف حيث كشف عن وجودها في شكلها التقليدي برغم الاعتماد على السوق . والواضح من اتجاه التحليل ان الباحث يريد - وان كان لم يذكر ذلك صراحة - أن يكشف عن تردى أساليب الانتاج في مجاهل ما قبل الرأسمالية ، وهو استنتاج يتفق مع ما أكده من أن انتاج الفائض يتم بطريق غير رأسمالي .

ومن النتائج الفرعية لدراسة الكشف عن وجود شريحة قابلة العدد من أغنياء الفلاحين تعمل بانتاج السلع النقدية التي تعتمد على العمل المأجور وتعمل على استمرار أنماط استهلاكية مظهرية ، في مقابل نمط تقليدي ينخرط فيه صغار ومتوسطو الملاك ويعتمد على العمل الأسرى في الغالب ويهتم بانتاج المحصولات المعيشية (٥٦) . وتسيطر الفئة الاولى من أغنياء الفلاحين على الأجهزة السياسية في القرية وهي حلقة الوصل بينها وبين المجتمع الخارجى .

ويتضح من هذا العرض مدى الاهتمام والانتشار اللذين حظيت بهما نظرية التبعية ، ومدى التحدى الذى قدمته للأطر النظرية القديمة في النظر الى البناء الاجتماعى في المجتمعات المتخلفة . والسؤال الآن ما هي امكانات هذه النظرية في فهم هذه المجتمعات المتخلفة ، وما هي الحدود المفروضة عليها ؟ لننتقل الآن الى الفقرة الأخيرة من هذا الفصل الخاصة بالتحليل النقدي .

---

(٥٦) يثير هذا الاستنتاج خواطر نقدية تتصل بالتحليل الثنائى الذى تسعى الدراسة الى رفضه ، وبعلامته بالاستنتاج القائل بأن الفائض ما يزال ينتج بشكل لاراسمالي .

## رابعاً : نقد نظرية التبعية

مما لا شك فيه أن نظرية التبعية قد ساهمت في فهم جوانب عديدة من البناء الاجتماعي لمجتمعات العالم الثالث ، وقربت الى الأذهان الصورة الحقيقية التي يتشكل بها هذا البناء . غير أن هذا لا يعنى أن هذه النظرية تتمتع بالصدق الامبيريقى الخالص ، أو أنه ليست هناك حدود مفروضة على أسلوب تفسيرها النظرى . فالحق أن نظرية التبعية كانت وما تزال هدفاً لنقد مرير . ولم يأت هذا النقد فقط من الدارسين الليبراليين المتناقضين مع أفكار نظرية التبعية ، وإنما أتى أيضاً من الماركسيين وهن المشتغلين بالسياسة ( من الشيوعيين ، والماويين والتروتسكيين ) وكما قرر فرانك نفسه ( ٥٧ ) . ولا أنوى هنا أن أكرر النقد الذى وجه لهذه النظرية من قبل ، وإن كنت سألجأ الى بعض منه لتدعيم الفكرة التى أطرحها هنا والتى مؤداها أن نظرية التبعية تقدم ضرباً من التفسير يقوم على الرد النظرى *reductionism* وهى لا تقدم سوى تحليل جزئى للبناء الاجتماعى للدول التابعة ، وقد أدى بها ذلك الى إهمال عملية التخلص من تأثير الاستعمار *decolonialization* أو عملية التخلص من التبعية *deperipheralization* . وأفضل القول حول هذه الفكرة فى العناصر التالية :

١ - من الواضح أن نظرية التبعية قد أرجعت الأبنية الاجتماعية للعالم الثالث ، وهى أبنية ذات خبرات تاريخية متباينة ، الى عملية واحدة هى عملية التجارة والتبادل على مستوى عالمى . ولقد أدى ذلك الى شكل من أشكال الرد النظرى ظهر على مستويين : الأول : الإصرار على مفهوم النسق العالمى على أنه وحدة التحليل الأساسية ، وعدم

---

A.G. Frank, «Dependence is Dead, Long Live Dependency (٥٧) and class Struggle : An answer to Critics» *World Development*, Vol. 5. No. 4, 1977. p. 358.

الاهتمام - بل رفض - الانساق الصغرى كوحدات للتحويل ، الامر الذى يجعل من الصعوبة بمكان فهم الديناميات الداخلية للمجتمع التابع . والثانى : الاهتمام المبالغ فيه بالعلاقات الاقتصادية مع اهمال العلاقات الاجتماعية الثقافية (٥٨) .

والمحقق أن محاولة ربط كل صغيرة وكبيرة فى البلدان المتخلفة بالنسق العالمى يحتاج الى جهد هائل ، والى سنوات طويلة من التقصى والبحث فى بلدان عديدة فى فترات تاريخية مختلفة . فضلا عن أن مثل هذه المحاولة قد تثير تفاصيل عديدة قد تؤدى بالباحثين الى اهمال مشكلات العالم الثالث أصلا . وقد حدث ذلك بانفعل فى تحليلات رواد نظرية التبعية - خاصة والستين وفرانك فى أعماله الأخيرة . فقد ظهر هنا اهتمام بتحليل نمو المجتمعات الغربية وفترات الثورة والكساد والرخاء التى تعرضت لها ، وهى تفاصيل لا تهتم الباحثين فى العالم الثالث حتى وان سلموا بأن تاريخ هذا العالم المتخلف جزء لا يتجزأ من تاريخ العالم كله . وكما أكد أحد النقاد فان هذا الوضع يلقي ظللا على الصدق الامبيريقى لهذه النظرية . ففى غياب معلومات مفصلة عن كل اقليم من أقاليم العالم الثالث تصبح التأكيدات النظرية المشتقة من خلال الاستدلال موضع شك كبير (٥٩) .

---

(٥٨) أكد أحد النقاد هذين المستويين من الرد النظرى فى أعمال والستين ، حيث ذهب الى أن كتاب والستين عن « النظام العالمى الحديث » يقرم على مستويين من الرد : رد البناء الاقتصادى - الاجتماعى الى السوق العالمية ورد البناء السياسى للدولة الى مصالح اقتصادية . انظر :

T. Skocpl, « Wallerstein's World Capitalist System :  
A Theoretical and Historical critique» A.J.S., Vol. 82, No.  
5. p. 1079.

A. Portes, *op. cit.*, p. 79.

(٥٩)

ولقد أدى ذلك الرد النظرى الى أن ينظر أصحاب نظرية التبعية الى كل شىء فى العالم الثالث فى ضوء الرأسمالية والتوسع الرأسمالى . هذا فضلا عن أن فكرة الرأسمالية نفسها - وكما أشار ارنست لكلا Ernest Laclau - قد استخدمت بشكل عام وموسع بحيث لا يمكن رؤية أى تناقضات فى البناء التابع الا ذلك الخاص بالتوسع الرأسمالى ، فأسس التخلف كامنة فى هذا التوسع دون العلاقات الانتاجية السائدة وما تفرزه من تناقضات . واذ يدانا من تلك الأخيرة ورفضنا اتخاذ مفهوم الرأسمالية والتوسع «كالكليشيه» ، يطبق على كل شىء ، اذا فعلنا ذلك فان أول شىء سنرفضه هو وجود شكل واحد للتناقض (٦٠) وهو ما تؤكد عليه نظرية التبعية فى فهمها للرأسمالية والتوسع الرأسمالى . وأشير فيما يلى الى اثنين من التناقضات التى لم نستطع نظرية التبعية أن تبرزها فى تحليلاتها .

( أ ) التناقض الكامن فى وجود أشكال للانتاج ما قبل الرأسمالى كالانقطاع مثلا . والقول بوجود شكل للانقطاع أو أى شكل آخر قبل رأسمالى لا يعنى التمسك برؤية ثنائية على ما ذهب فرانك ، بل انه يكشف عن الحقيقة التى مؤداها أن علاقة التبعية تولد تناقضا بين النمو البرجوازى فى المركز والتخلف الاقطاعى فى التوايح (٦١) .

( ب ) التناقضات الكامنة فى البناء الطبقي والتى لا يمكن أن تظهر من خلال تعريف الرأسمالية بانها علاقات السوق . فقد ذهب برنر Brener الى القول بأن أنصار نظرية التبعية قد فشلوا فى تفسير الأسلوب الذى من خلاله يحدد البناء الطبقي مجرى

E. Laclau, «Feudalism and Capitalism in Latin America», (٦٠).

N.L.R. No. 69, May-June, 1971, p. 34.

Ibid., p. 31.

(٦١)

علاقات التخلف ، أو الطريقة التي ظهرت بها الطبقات أصلا (٦٢) .  
 فضلا عن ذلك فان اتخاذ هذا التعريف للرأسمالية قد جعل  
 الباحثين هنا يركزون على الطبقة البرجوازية دون غيرها من  
 الطبقات . فلم تظهر أى تحليلات للطبقة الوسطى أو الطبقة  
 العاملة . كما لم تظهر أى تحليلات أفقية عميقة ، بحيث ظهر  
 النموذج النظرى الذى قدموه - وكما ذهب تونى بارنت  
 Tonny Barnett فى نقده لنظرية فرانك - وكأنه نموذج  
 راسى لا ينظر الى البناء الاجتماعى الا كناقض للفائض من النقطة  
 ( أ ) الى النقطة ( ب ) دون الاهتمام بالواقع الاجتماعى السياسى  
 الذى يحتاج فهمه الى نموذج أقل ميكانيكية من هذا (٦٣) .

٢ - ولقد أدى هذا الرد النظرى الى اهمال تحليل الجوانب الثقافية فى  
 المجتمعات التابعة . حقيقة ان كل انباحتين هنا قد اشاروا الى أن  
 البناء الفوقى فى المجتمع التابع يتحدد من خلال علاقة التبعية . غير  
 أن تحليلاتهم لهذا البناء قد انصبت على الدولة . وقد قدم حمزة علوى  
 مفهومه الثاقب عن « تضخم ، overdevelopment البناء الفوقى  
 فى المجتمع التابع ، غير أنه لم يقدم أى تحليلات لمظاهر هذا التضخم  
 الا فيما يتعلق بنظام الدولة . ولم يشر ويشاركه فى ذلك كل أنصار  
 نظرية التبعية - الى مواقف الصراع الثقافى وديناميات التوجيهات  
 التقييمية ودورها فى استمرار المجتمع التابع . بل ان اهمال العناصر  
 التقييمية والثقافية قد أدى بهم الى تقديم تفسيرات ميكانيكية لنظام

---

R. Brenner, «The Origin of Capitalist Development; A Critique of the Neo-Smithian Marxism», N.L.R., No. 104, 1979, p. 27. (٦٢)

T. Barnett, «The Gezira Scheme : Production of Cotton and Reproduction of Underdevelopment», in Oxał et al (eds. ) op. cit., p. 183. (٦٣)

الدولة وجماعات الصفوة حيث تم ردها بشكل ميكانيكى الى الاسس الاقتصادية المرتبطة بالتوسع الرأسمالى ، فضلا عن فشلهم فى تقديم تفسير مقنع للتغير السياسى وعدم الاستقرار السياسى . حقيقة ان هناك اشارات الى التغير وعدم الاستقرار السياسى ولكن هذه الاشارات تستخدم كوسيلة لتبرير علاقة التخلف والتبعية القائمة ، وكان كل شىء لا يمكن تفسيره - ولا هو جدير بالاشارة - اذا لم يبرز علاقة التبعية ويلقى ضوءا على وجودها .

ويمكن لنظرية التبعية ان تقلل من مستوى الرد النظرى اذا ما استتاعت ان تستوعب دراسة القيم والثقافة بوجه عام ، وعلاقة هذه الثقافة بالعلاقات الطبقيّة ، والأسلوب الذى تنتشر به الثقافة الحديثة ، والجماعات التى تنتشرها ، وأولا وقبل كل شىء نوعية هذه الثقافة وتأثيرها على مستويات الوعى لدى الطبقات المتلقية لها . ومن شأن هذه الدراسة ان تلقى الضوء على الدور الذى تلعبه القيم الحديثة - نوعية هذه القيم ودرجة تأثيرها على الوعى السياسى - فى تعضيد التبعية . واخيرا ، اذا كانت نظرية التبعية قد ظهرت فى مقابل الاتجاه التعددى الوظيفى الذى يهتم اهتماما بالغا بالقيم ، فان هذه النظرية سوف تبقى غير مكتملة اذا لم تقدم تحليلا وافية للقيم يقابل التحليل الذى قدمه الاتجاه النظرى الذى ظهرت نظرية التبعية لنقده . ورفضه .

٣ - وتبقى بعد ذلك المسألة الهامة المتعلقة بالتخلص من آثار التبعية والاستعمار . فمن الواضح ان نظرية التبعية قد وصفت التبعية والتخلف وكأنهما أمر حتمى لا فرار منه *Fait accompli* ، حقيقة أنهم يعتبرون ان نظريتهم تهدف أساسا الى التخلص من هذه العلاقة او خلق الوعى الذى يمكن دول العالم الثالث من التخلص منها ، والبدء فى عملية تحول بنائى . ولكن تأكيدهم على التأثير الضافى للنسق العالمى، والتقليل من دور الدول الاشتراكية فى كسر حدة السيطرة التى يتمتع

بها هذا النسق العالمى ، فضلا عن اهمال عمليات التغيير والثورات الداخلية التى حاولت أن تحرر بعض بلدان العالم الثالث من ريقه الاستعمار ( ينظر الى هذه الثورات فى الغالب على أنها نتاج لضرورات عملية التبعية ) كل هذه الأشياء تظهر مشكلة التبعية وكأنها مشكلة غير قابلة للحل ، وأنه لا مخرج من هذه العلاقة وهذا التخلف ( وهو أمر يلقى فى حد ذاته ظلالة أيديولوجية على النظرية ) • وأفضل القول حول هذه النقطة على النحو التالى :

( أ ) لقد اعتبر علماء التبعية الانظمة الاشتراكية جزءا من النسق العالمى • ولقد صنفت هذه الانظمة على أنها أشباه نوابغ يسود فيها شكل من اشكال رأسمالية الدولة • وإذا كانت هذه المجتمعات قد قامت أساسا على اثر ثورات حاربت الرأسمالية ، فان القول بأن هذه الانظمة جزء من النسق الرأسمالى العالمى يتضمن القول بأن أى انحراف عن مسار تقسيم العمل الدولى سوف لا يؤدي الى شىء الا لهذا التقسيم ذاته • وفى هذه الحالة فان المضامين الأيديولوجية الكامنة فى مثل هذا النوع من التحليل قد تتهم على أنها لا تختلف عن المضامين الأيديولوجية الكامنة فى تصور رستو – مثلا – عن المجتمع ما بعد الصناعى الذى تتشابه فيه الدول المتقدمة سواء أكانت اشتراكية أم رأسمالية • وقد يدفع الباحثون فى التبعية هذا النقد بالقول بأنهم فى الوقت الذى يصفون فيه التأثير الضاعى للنسق العالمى، فانهم يشخصون أزمة هذا النسق • ويبدو مثل هذا القول غريبا إذا كانوا هم أنفسهم يعرضون – فى تحليلاتهم – للأساليب العديدة التى تخلص بها هذا النسق من أزماته التاريخية، هذا فضلا عن أن كلمة الأزمة فى حد ذاتها لا تعنى أن هذا النسق سوف ينتهى ، بل أنها تتضمن إمكانية أن يتخلص منها النسق ذات يوم • ولقد أشار سمير أمين الى ذلك

بالفعل عندما أكد أن النسق العالمى يستطيع أن يتغلب على أى أزمة ، ولن يتعرض مثل هذا النسق لازمة تؤدى به نهائيا (٦٤) .

(ب) ترتب على اهمال العمليات التاريخية المحلية - والتي قد تكون الثورة جزءا منها - اذ عرفت التبعية بطريقة تبدو غير مسوغة من الناحية المنطقية . وقد ذهب سانجايا لال Sanjaya Lall في هذا الصدد الى القول بأن التبعية قد تم تعريفها بطريقة دائرية : فقول العالم الثالث فقيرة لانها تابعة ، وهى تابعة لانها فقيرة . وفى هذه الحالة فان الباحثين فى التبعية يميلون الى الربط بين التبعية وبين بعض الخصائص التى لا يرغبون فيها أو لا يحبونها (٦٥) . ولقد انبرى لال لتوضيح الحقيقة التى مؤداها أن خصائص التبعية كما حددها الباحثون هنا توجد فى الدول غير التابعة ، وأن العوامل التى يعتقد الباحثون انها تؤدى الى التخلف لا توجد فى كل المجتمعات التابعة ، وهى توجد أيضا فى بعض المجتمعات غير التابعة .

ولقد ترتب على هذا أن أسبغت على البلدان التابعة خصائص ليست خصائص عامة توجد فى كل منها ، وفى نفس الوقت أهملت خصائص أخرى ربما يكون أهمها جميعا عملية التحرر من التبعية وآثار الاستعمار . فاذا

---

S. Amin, 1974, p. 89.

(٦٤)

(٦٥) ذهب لال الى القول بأن تعريفا مثنعا للتبعية يجب أن يقوم على محكين : ( ١ ) أن يحدد بعض خصائص الاقتصاد التابع التى لا توجد فى الدول غير التابعة ، ( ٢ ) أن يتم توضيح حقيقة أن هذه الخصائص تؤثر تائيرا عكسيا على مجرى التطور . انظر :

Sanjaya Lall, «Is Dependence a Useful Concept in Analysing Underdevelopment», *WD.*, Vol. 3, Nos 1-2, 1975, p. 800

كانت عملية التبعية يمكن اثباتها تاريخيا ، فان العملية المقابلة المتصلة بالتخلص من التبعية يمكن اثباتها بنفس القدر . فلقد خاضعت شعوب العالم الثالث حروب تحرير وتحرك مريرة ، ولقد نجح بعضها بالفعل في التخلص من علاقة التبعية ، وكون أن هذه الدول تحتفظ بعلاقات تجارية مع دول أخرى لا يعنى أنها دول تابعة بحال من الأحوال . ويبدو أن عملية التبعية والتحرر منها عمليتان يربطهما جدل تاريخي . وفي هذه الحالة فان ما نحتاجه - وكما قرر جاك برك Berques بحق - هو أن نجيب على السؤال التالي : كيف يظهر التحرر جدليا من قلب الاستعمار والتبعية ؟ (٦٦) . وفي هذه الحالة فاننا سوف نكون قادرين لا على أن نصور التخلف تصويرا حقيقيا ولكن على ادراك الحقيقة الجوهرية التي مؤداها أن لدول العالم الثالث تاريخها الخاص ، ولا يعد تاريخها مجرد هامش على تاريخ الغرب كما تقرر نظرية التبعية .

---

J. Berque, *Egypt : Imperialism and Revolution* Trans (٦٦) by J. Stewart, Faber and Faber, London, 1976, 1st published in France, 1972, p. 29.